المحاضرة الثانية:

مفهوم الفساد المالي والفساد الإداري

1- مفهوم الفساد المالي:

يقصد بالفساد المالي **Financial corruption** "جميع الممارسات والعمليات المالية غير المشروعة المتمثلة في الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنتظم سير العمل الإداري والمالي والذي يهدف الى تحقيق منافع مالية شخصية على حساب القوانين والتعليمات المالية والمصلحة العامة". وبمعنى أدق هو سوء استخدام، أو تحويل الأموال العامة من أجل المصلحة الخاصة، أو تبادل الأموال مقابل خدمة أو تأثير معين.

-وهو أيضا : "الانحرافات المالية التي تنظم سير العمل المالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية المختصة بفحص ومراقبة الحسابات والأموال، وتتجلى أهم صوره في تقديم الرشاوى والتهرب الضريبي والاختلاس، استباحة الأموال العامة أو الخاصة (السرقة)، والربا...

-وفي تعريف آخر الفساد المالي هو "مخالفة القانون بانتهاجطرق ملتوية غير قانونية لتحقيق مكاسب مالية، وفي نفس الوقت هو جلب الأموال بطرق غير مشروعة بما لا يحقق العدالة والمساواة"

2- مفهوم الفساد الإداري:

الفساد الإداري Administrative corruption هو مجموع الأعمال غير القانونية التي يقوم بها الموظف داخل الإدارة بهدف تحقيق المنفعة الخاصة على حساب المنفعة العامة. وبتعبير آخر هو"سلوك بيروقراطي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطرق غير شرعية" .

ويعرفه حسن حمود بقوله: الفساد " سلوك غير طبيعي يحدث عندما يحاول شخص ما وضع مصالحه الخاصة، أيا كان موقعه، فوق المصلحة العامة أو فوق القيم التي تعهد بخدمتها ويأخذ أشكالا متعددة تراوح بين الأمور التافهة والأعمال الكبيرة، من خلال سوء استخدام السياسات العامة ووسائل تنفيذها، مثل

تنفيذ العقود وسياسات الإسكان والإتمان... وقد ينطوي الفساد على الوعيد والتهديد والابتزاز من قبل القطاعين العام والخاص أو خارجها".

وتجدر الإشارة إلى أن الفساد الإداري يختلف عن الانحراف الإداري وعن الخطأ الإداري ؛ "فالفساد الإداري يتعلق بتلك الانحرافات الممارسَة عن سوء نية وقصد، مع سبق الإصرار عليه، وهو الأكثر خطورة والأصعب علاجا. أما الانحراف الإداري فهو الإخلال من جانب الموظف أو المسؤول في أداء الواجبات المنوطة بهما، وهو ناتج عن الإهمال أو عدم الكفاءة أو اللامبالاة ومن باب التسيب الإداري وسوء الإدارة، وإن كان الانحراف الإداري أقل خطورة وقابل للعلاج ولا يرقى إلى مستوى الفساد الإداري، ولكنه يؤدي في النهاية إذا لم يعالج إلى أن يصبح فسادا إداريا ، أما الخطأ الإداري فهو ذلك التصرف الذي يتضمن إخلالا غير مقصود يرتكبه الإداري ويعاقب عليه"

3- علاقة الفساد المالي بالفساد الإداري:

يمكن القول إن الفساد المالي والفساد الإداري ينتجان عن فساد القطاع العام ويعتبران من أهم صور الفساد الاقتصادي، ولا يمكن أن نتحدث عن أحدهما بمعزل عن الآخر ، ذلك أن كلا منهما يرتبط بالآخر ارتباطا وثيقا فالممارسات المالية الفاسدة لا يمكن القيام بها إلا بتواطؤ من الموظفين العموميين ومن خلال الإخلال بالتنظيمات والإجراءات التي تحكم الشؤون المالية، فالفساد المالي في النهاية ينتج عن الفساد الإداري ولكل منهما آثار وخيمة على الاستثمار والتنمية الاقتصادية، فإذا كان الفساد الإداري يتعلق بالانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهامه والتي تؤدي للإخلال بالمصالح والواجبات العامة، فإن الفساد المالي يرتبط بمخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالتهرب الضريبي والجمركي والتسيب المالي وهدر المال العام والسمسرة في المشاريع....